الى صفوفها. وإذلك «راحت تجند للصفوف الفارغة، بدلاً من أعضاء عاديين، كل أنواع الهيئات اليهودية: مؤسسات صدقة، اتحادات كنس، مجموعات نافذين، بقايا مؤتمرات معادية للصهيونية واتحادات أحزاب... وفي أثناء ذلك انقطعت أيضاً العلاقات بين الزعماء الحقيقيين للطوائف اليهودية... وبين النشيطين المحترفين في الحركة الصهيونية» (شموئيل شنيتسر، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٥). ونتيجة لهذا سرعان «ما اتضح للجميع أننا نتعامل مع حركة لديها كل شيء، عدا الناخبين. [فللحركة] مكاتب وموظفون ومبعوثون وأجهزة. كما لديها نشرات وكراسات، وورق رسائل فخم وزعامات محترمة. ولكن ليس لديها شيء واحد فقط: يهود عاديون على استعداد لدفع رسوم عضوية والحضور، مرة كل أربع سنوات، الى صندوق الاقتراع» (المصدر نفسه). أما الكاتب موشي شامير، أحد البارزين بين دعاة تبادل أرض ــ اسرائيل الكبرى، فقد أضاف: «ان الصهيونيين يمتازون بكل شيء ــ عدا الصهيونية». وحسب رأي شامير، يتطلب «استمرار وجود الشعب اليهودي تحقيق الصهيونية الكبيرة بأكملها: شعب اسرائيل بأسره في أرض ــ اسرائيل كلها» (المصدر نفسه، ص ١٨).

شتائم واشتباكات بالأيدي

دارت مباحثات المؤتمر الصهيوني الثلاثين، على وجه العموم، في ظل محاولات منظمة من اتباع الليكود ومؤيديهم، لتجنب بحث القضايا «الساخنة» فيه، خشية من تعرض الحكومة للانتقادات، من جهة؛ ومحاولات المعارضة العمالية لحمل المؤتمر على بحث هذه القضايا بالذات، من ناحية ثانية. وفي أكثر من حالة، نجحت المعارضة في تحقيق مآربها، من خلال مشاحنات حادة، تخللها أكثر من مرة تبادل الشتائم والاشتباكات بالأيدي. فقد امتنع القائمون على الاعداد للمؤتمر، مثلاً، عن إدراج مسألة الأوضاع السياسية والاجتماعية في اسرائيل، أو الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الصراع العربي ــ الاسرائيلي، أو الصلح مع العرب، على جدول أعماله، وأحيلت كل هذه المواضيع «الحساسة» وما شابهها الى لجان المؤتمر الفرعية، على أمل بحثها بهدوء هناك، بعيداً عن ملاحقة الصحفيين، في محاولة لتجنب «الفضائح». إلا أن معظم هذه المواضيع أحيلت ثانية، من قبل تلك اللجان الى المؤتمر، الذي اضطر لمناقشة معظمها، بشكل أو بآخر، حيث بانت خلافات عميقة وحادة بين التيارات الصهيونية المختلفة.

وكان من بين أبرز المسائل التي تمت معالجتها على هذا الشكل، موضوع الهجرة الى اسرائيل الذي أحيل الى لجنة فرعية لدراسته. إلا أن مندوبي حزب العمل والكونفدرالية الصهيونية وتامي وشينوي طالبوا باعادة المسألة الى المؤتمر لبحثها بكامل هيئته، فكان لهم ما أرادوا. وعند مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر، سرعان ما توترت الأجواء، أثر اتهامات متبادلة، وعلا الصراخ الذي تطور الى اشتباكات بالأيدي بين مندوبي الليكود والعمل (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢). كما حدث الشيء نفسه عند بحث مسألة الاستيطان، حيث مني الليكود بهزيمة صارخة. فخلال بحث هذا الموضوع، تقدم مندوبو اليهود الشرقيين باقتراح يدعو إلى إعطاء الأفضلية لعملية ترميم الأحياء الفقيرة، التي يقطن معظمها يهود شرقيون، بدلاً من تخصيص الأموال للاستيطان في المناطق المحتلة. وعند طرح هذا الموضوع على التصويت، حظي بالأكثرية؛ فثارت ثائرة مندوبي الليكود وطعنوا بصحة عملية التصويت، التي أعيد أجراؤها ثانية وثالثة، حيث اتضح، دون مجال للشك، أن هناك أكثرية تؤيد هذا الاقتراح، إذ اقترع الى جانبه ١٩٠ مندوباً، وعارضه ١٣٢، بينما امتنع ٢٥ عن التصويت (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٥، ص ٢). وعند هذا الحد، استدعى دولتسين ممثلي المعارضة وأبلغهم أنه لا يستطيع السماح بأن يتخذ المؤتمر الصهيوني قراراً بمعارضة حكومة اسرائيل، مقترحاً اقامة لجنة «نية حسنة» لبحث الأمر وتقديم مشروع اقتراح يحظى بقبول الجميع (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢). وقبل اقتراح دولتسين، إلا أن «لجنة النية الحسنة» لم تستطع التوصل الى اتفاق فيما بينها، فقررت «ان المؤتمر يعود ويؤكد أن الاستيطان يشكل تعبيراً مركزياً للفكرة الصهيونية... ولكن المؤتمر لم ينجح في الوصول الى اجماع [في الآراء] بشأن الاستيطان» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني